

ترتفع وتيرة الاعتداءات على متظاهرين ضد هيئة تحرير الشام شمال غربي سورية، في ما تبدو محاولة لتطويق الحراك ضدها في المنطقة عبر استنساخ أساليب النظام، في ظل عدم ترجمة الهيئة لوعودها بإجراء إصلاحات

اعتداءات ووعود لتطويق الاحتجاجات

«تحرير الشام» تستنسخ أساليب النظام

غازي عنتاب - محمد أمين

تتصاعد الاعتداءات على متظاهرين ضد هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، سلطة الأمر الواقع شمال غربي سورية، في مؤشر على أن الجهاز الأمني التابع للهيئة يحاول تطويق الحراك المشتعل ضدها في ريف إدلب منذ أشهر، في ظل بطء الإجراءات والإصلاحات التي وعدت بها والتي يرى البعض أنها مجرد مناورة لكسب الوقت. وتعرض أحد شبان الحراك في مدينة جسر الشغور بريف إدلب الغربي، يوم الاثنين الماضي، للضرب أمام منزله بالعصي والهراوات من قبل شخصين ملثمين، في حادث يُضاف إلى حوادث مماثلة خلال الأيام القليلة الماضية. وذكر الشاب في تسجيل مصور أن لا عداوات له مع أي شخص، مشيراً إلى أنه يخرج في تظاهرات مناهضة للهيئة منذ شهرين، مطالباً بكف يد الأمنيين التابعين لها عن المتظاهرين في مدن وبلدات محافظة إدلب. وكان الناشط الإعلامي مفيد عبيدو قد أكد يوم الخميس من الأسبوع الماضي تعرضه لاعتداء وضرب مبرح أفضى إلى جرح بليغ في رأسه، من قبل «الأمنيين»، مشيراً إلى أنه تمت سرقة الكاميرا ومعدات للعمل الإعلامي الخاصة به، لافتاً إلى أن الأمنيين في الهيئة كانوا يتابعونه ويترصدونه على مدى شهرين قبل حادثة الاعتداء عليه. وتابع في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي: «سيارات الأمنيين منزوعة النمر تسير بلا مسائلة وتقوم بتتبع عدد من الناشطين».



من التظاهرات في إدلب ضد الهيئة، مارس الماضي (فرانس برس)

في حديث مع «العربي الجديد»، إنها «شرعت بالفعل في إجراءات الهدف منها الإصلاح والتأسيس لمرحلة جديدة»، مشيراً إلى أن «حكومة الإنقاذ» تابعة للهيئة، أصدرت مرسوم عفو عام عن السجناء والمحكومين وفق معايير محددة، وأشار إلى أن الحكومة أصدرت أيضاً قراراً بتصفين استحداث إدارة الأمن العام في وزارة الداخلية، مؤكداً أنه «يجري العمل على تجهيز محكمة الجنابات الثانية المختصة بالقضايا الأمنية، كما ستكون هناك رقابة وضبط للمخالفات المسلكية ضمن إدارة الأمن العام». وفي السياق، قال المصدر إن «حكومة الإنقاذ» قررت تخفيض رسوم البناء بنسبة 75 في المائة، والإعفاء من الموافقات الأمنية في معاملات نقل الملكية، مشيراً إلى أنه «تم تشكيل لجنة لإعداد نظام عمل خاص بالمجالس المحلية وألية انتخابها في المناطق المحررة».

كما أوضح مصدر مطلع في شمال غرب البلاد، فضل عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «بعض الإجراءات بدأ العمل بها مثل موضوع مجلس الشورى». وبين أن اللجنة المسؤولة عن إنشاء المجالس المحلية «تابعة للهيئة عكس اللجنة المنوط بها وضع النظام الداخلي واليات انتخاب أعضاء مجلس الشورى»، مشيراً إلى أنه جرى إطلاق سراح معتقلين «ولكن ليس بالشكل المطلوب»، مضيفاً: «هناك بطء في القيام بالإجراءات التي ستقضي إلى الإصلاح ربما بسبب ضعف الكوادر، أو لأن الهيئة تناور لكسب الوقت وتطويق الحراك». من جهة، قلل الباحث السياسي محمود السايح، الموجود في الشمال السوري، في تصريح لـ«العربي الجديد»، من أهمية الإصلاحات التي وعد الجولاني بها كدليل التجاوب مع مطالب الناس. وتابع: «هو حوار داخلي بين السلطة والسلطة، وهذا لم يعد ينطلي على الناس. اعتقد أن كرة التظاهرات والحراك السلمي شمال غربي سورية لا تزال تتدحرج».

الفاعلين في الحراك السلمي الذي يقترب من دخول شهره الثاني على التوالي.

خطوات لإرضاء الشارع

وقال مصدر مطلع على ما يدور داخل الهيئة،

للمناطق الخارجة عن سيطرة النظام»، مضيفاً: «إذا تدخلنا سنتدخل بشكل شديد». وفي محاولة لتطويق الحراك الشعبي ضده، والظهور بمظهر المستجيب للمطالب الشعبية، وعد الجولاني في حينه، خلال اجتماع مع فعاليات محلية، بإجراء سلسلة إصلاحات، منها «تشكيل مجلس استشاري أعلى من أهل الرأي والاختصاص، للنظر في السياسات العامة والقرارات الاستراتيجية في المناطق المحررة»، كما وعد بـ«إعادة تشكيل جهاز الأمن العام»، والدعوة إلى انتخابات مجلس الشورى العام في المناطق المحررة، وإعادة النظر في القانون الانتخابي، فضلاً عن «تشكيل ديوان المظالم والمحاسبة، وتشكيل جهاز رقابي أعلى، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية، ومكافحة الفساد ومنع الاحتكار، وتفعيل دور المجالس المحلية والنقابات المهنية». ولكن هذه الوعود لم تحل دون استمرار التظاهرات ضد الهيئة وزعيمها، وهو ما يفسر محاولة الهيئة إرهاب المتظاهرين من خلال الاعتداء عليهم، ولا سيما الأشخاص

رامي عبد الحق؛ الهيئة تحاول تحييد رؤوس الحراك والفاعلين فيه

وتعرض «تحرير الشام» منذ أواخر فبراير/ شباط الماضي للتحدي الأكبر لها منذ فرض سيطرتها الكاملة على شمال غرب سورية، إذ تخرج باستمرار تظاهرات في مناطق سيطرتها وخصوصاً في ريف إدلب منددة بتفرد الهيئة بالقرار، وداعية إلى إسقاط زعيمها أبو محمد الجولاني، كما توجه انتقادات واسعة للجناح الأمني للهيئة لارتكابه تجاوزات وصلت إلى حد القتل تحت التعذيب في السجون والمعتقلات التي يديرها هذا الجهاز الذي كان السبب المباشر في الغضب الشعبية ضد الهيئة، فضلاً عن أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية لا تقل أهمية تراكتت خلال السنوات الماضية. وبين الناشط السياسي في شمال غرب سورية رامي عبد الحق، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الجهاز الأمني في الهيئة «دفع بعناصر تابعة له بمظهر مدني إلى صفوف المتظاهرين لاستفزازهم وحرف الحراك من السلمية إلى خلافات ضمن التظاهرة الواحدة». وتابع: «الهيئة تحاول تحييد رؤوس الحراك والفاعلين فيه والمؤثرين بالناس عبر الاعتداء عليهم

وضربهم، أو التهديد بالقتل، وتكسير الأملاك، وهو ما حدث الإثنين في مدينة جسر الشغور حيث تم استهداف أبرز الفاعلين في حراكها». وأضاف أنه «حتى اللحظة لم تتحقق أي إصلاحات حقيقية (وعد بها الجولاني) على الأرض»، مضيفاً: «الشرط الأول لأي إصلاح هو في إبعاد الجولاني عن السلطة». وتابع: ما يقوم به إصلاحات وهمية لا أكثر، ومحاولات للالتفاف على الحراك الثوري السلمي. وكان زعيم «تحرير الشام» أبو محمد الجولاني، قد حذر مطلع مارس/ آذار الماضي المتظاهرين من تجاوز ما سماها «الخطوط الحمراء»، مؤكداً قدرة الهيئة على «حماية المحرر (تسمية محلية

قطع طريق السويداء - دمشق

قطعت مجموعات محلية، صباح امس الخميس، طريق دمشق - السويداء الرئيسي عند بلدة حزم، جنوبي سورية، وطرقاً أخرى مودية إلى مدينة السويداء، وقامت باحتجاز عدد من الضباط والعناصر من الجيش والقوى الأمنية، على خلفية اعتقال طالب جامعي في المدينة الجامعية بمحافظة اللاذقية بسبب احتجاجات السويداء. وذكر احد المحتجين لـ«العربي الجديد» ان المجموعات المحلية احتجزت عدداً من الضباط من بينهم ضابط برتبة عميد ركن و آخر برتبة عميد.

رصد

رئيس الحكومة الإسبانية يفكر في الاستقالة

(يمين)، ألبرتو نونبيس فيخو، رئيس الوزراء، بتقديم «مسرحية» أمام العالم من خلال تهديده بالاستقالة بعد فتح تحقيق بحق زوجته. وقال فيخو إن «الغالبية العظمى» من الإسبان «تشاهد بذهول المسرحية الأخيرة التي قدمها سانثيز»، مضيفاً أن «رئيس الحكومة جدير بامتنا لا يعرضها للعار الدولي»، متبهاً سانثيز بـ«إطلاق عملية بقاء سياسي من خلال السعي إلى تحريك الناس على أساس التعاطف لأنه لا يستطيع فعل ذلك بالاعتماد على إدارته». ودعا فيخو رئيس الوزراء إلى «تقديم توضيحات على الفور بشأن عمليات الفساد المشتبه بحوثها والتي تؤثر على حكومته وحزبه والمقربين منه».

وفتح التحقيق الأولي ضد غوميز في 16 إبريل/ نيسان الحالي، وُصِفَ «سزياً»، وإلى بعد شكوى «مانوس ليمبياس». وبحسب ما ذكره موقع «إل كونفيدانسيال» الذي كشف المعلومات، فإن التحقيق يركّز على صلات ربطت غوميز مع مجموعة السياحة الإسبانية «غلوباليا» مالكة شركة الطيران «إير يورو»، في الوقت الذي كانت تجري فيه الأخيرة محادثات مع الحكومة للحصول على مساعدات في مواجهة الانخفاض الكبير في الحركة الجوية الناجم عن جائحة كوفيد. وإلى جانب التحقيق المتعلق بزوجة سانثيز، أشار زعيم الحزب الشعبي إلى قضية الفساد المتعلقة بعقود لشراء كمفامات خلال جائحة كورونا، والتي يُتهم فيها مُقرب من أحد الوزراء في حكومة سانثيز من عام 2018 إلى 2021، والذي كان أحد أعضاء دائرة رئيس الوزراء الأولى (فرانس برس)

ضد زوجته، والتي تستند برآيه إلى حقائق «غير موجودة» وحملة «مضايقة» تقودها وسائل إعلام «متشددة» وتدعمها المعارضة اليمينية واليمينية المتطرفة. ويتولى سانثيز (52 عاماً) منصب رئيس وزراء إسبانيا منذ عام 2018. وقد تمكن من تشكيل حكومة ائتلافية يسارية جديدة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، لبدء فترة ولاية أخرى مدتها 4 سنوات. وهو أحد الزعماء الاشتراكيين الأطول خدمة في أوروبا. وأول من أمس، وافق قاض إسباني على التحقيق في مزاعم فساد بحق زوجة رئيس الحكومة، والتي قدمتها جماعة خاصة لها تاريخ في رفع دعاوى قضائية بخصوص مسائل يمينية بشكل رئيسي. وستنظر محكمة في العاصمة مدريد، في هذه المزاعم وتستمر في التحقيق أو ترفضها. وبيغونيا غوميز (49 عاماً)، لا تشغل أي منصب عام في إسبانيا، وتحفظ بمكانة سياسية غير بارزة، وتتهمها جماعة «مانوس ليمبياس»، أو «الأيدي النظيفة»، باستغلال موقعها للتأثير على صفقات تجارية.

وتصف «مانوس ليمبياس» نفسها بأنها نقابة، لكن نشاطها الرئيسي هو منصة لرفع قضايا قانونية، تم ربط العديد منها بمسائل تخص اليمين. وهي بمثابة «المحاكمة الشعبية»، وهي أمر يخص القانون الإسباني الذي يسمح للأفراد أو الكيانات بالمشاركة في بعض القضايا الجنائية حتى عندما لا يتضررون بشكل مباشر من المتهم. وبينما وصف وزير العدل الإسباني فيليكس بولانغوس المزاعم بحق بيغونيا غوميز بأنها «كاذبة»، اتهم زعيم حزب المعارضة الرئيسي في إسبانيا، الحزب الشعبي

قال رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانثيز إنه سيبحث فكرة الاستقالة، مع بدء تحقيق بمزاعم فساد بحق زوجته، وهو ما اعتبرته المعارضة مسرحية لجرّ التعاطف الشعبي

قلّت المعارضة الإسبانية، أمس الخميس، من جدية رئيس الحكومة بيدرو سانثيز، بإعلان عزمه التفكير في الاستقالة من منصبه، بعد بدء تحقيق قضائي أول من أمس الأربعاء في اتهامات لزوجته بيغونيا غوميز باستغلال موقعها في التأثير على صفقات تجارية. وبينما أكد سانثيز براءة زوجته من التهم الموجهة إليها، اتهم اليمين واليمين المتطرف الإسبانين بشن حملة ضده. وقال سانثيز، أول من أمس، في خطاب نشره عبر حسابه على منصة «إكس»، إنه في حين أن المزاعم ضد زوجته خاطئة، فإنه سوف يلغي جدول أعماله العام حتى يوم الإثنين المقبل، حيث سيعلن إما استمراره في منصبه أو التخلي. وكتب سانثيز: «أحتاج إلى التوقف والتدبر. يجب أن أجيء عن سؤال ما إذا كان الأمر يستحق الاستمرار، بالنظر إلى أهمية الطين التي أحدثها اليمين واليمين المتطرف في سياستنا، إذا كان يجب على الاستمرار أمام الحكومة أو التخلي عن أعلى درجات الشرف». كما ندد سانثيز بالشكوى



الإدارة الأميركية وافقت على اجتاح محدود لرفح. هل تهجير مليون فلسطيني من جديد، هذه المرة إلى سيناء أو أي مكان آخر، شيء بسيط؟ 21 ألف مقاتل فلسطيني موجود في رفح عدد بسيط؟ عدد الشهداء في غزة تجاوز الـ34 ألفاً حتى الآن، فما عدد الضحايا الجدد الذي نتوقعه الإدارة الأميركية لهذا الاجتياح «المحدود»؟

في الوقت الذي تعلن فيه الإدارة الأميركية قلقها من أخبار المجازر في خابونوس، تتفق بالإجماع على دعم الكيان الصهيوني بعشرات مليارات الدولارات بالترزامن مع تهديد جيشه باقتحام رفح... هذه هي الديمقراطية الغربية وشعارات حقوق الإنسان

ما يحدث في الجامعات الأميركية تطور كبير. الأمر انتقل من جامعة كولومبيا إلى مختلف الجامعات، مثل تكساس ولوس أنجلوس. والأمر بدأ ينتقل إلى الجامعات البريطانية. أين جامعات الدول العربية؟

سؤال تبادر إلى ذهني وأنا أتابع احتجاجات الطلاب في عدد من جامعات أميركا على الحرب على غزة: ما الدوافع التي تجعل شرائح كبيرة من أناس لا تربطهم بقضية تبعد عنهم آلاف الأميال أية روابط قومية ولا دينية باهلهما، بل ويتحملون في سبيلها التعرض للعنف المعنوي والجسدي، بل وحتى الفصل من الدراسة؟ إنها الإنسانية يا سادة.

القناة 12 العبرية، نقلت عن أحد أصحاب المصالح التجارية في مستوطنات الشمال: كل ما يجري في الشمال مخيف وجنوني، على الأقل 20 إلى 30% من سكان الشمال لن يعودوا إليه لأنهم خائفون وفي حالة صدمة.

لكي تستطيع روسيا مجازاة آلة التصنيع العسكري الأمريكي والأوروبي وتحقق النصر في أوكرانيا بأسرع وقت ممكن، لا بد لها من أن تمتلك مزوناً هائلاً جداً من هذه الصواريخ وغيرها من الصواريخ الحديثة. أميركا قادرة على التصنيع بأعداد هائلة لو أرادت ذلك بسبب قوة الصناعة لديها.

يتقدم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وفقاً لاستطلاع جديد للرأي بست نقاط على الرئيس جو بايدن في الولايات الحاسمة، التي من المرجح أن تحدد نتيجة الانتخابات في نوفمبر المقبل. اقتربت العودة؟